

باريس ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٤

تقرير عن المهمة بشأن مسألة "المفقودين" الموجودين لدى "القوات اللبنانية".

لقد استغرقت مهمتي في لبنان، كمرسل من قبل اللجنة العالمية لحقوق الانسان، من ٢٦ كانون الاول ١٩٨٣ وحتى ١٩ كانون الثاني ١٩٨٤.

كان بحوزتي أمر مهم من اللجنة العالمية لحقوق الانسان، أحدهما يتعلق بدير القمر، التي نتطرق الى وضعها في تقرير منفصل، والآخر حول مسألة "المفقودين" وهو مدرج في الملحق.

وقد بقيت من ٢٨ كانون الاول ١٩٨٣ وحتى ١٠ كانون الثاني ١٩٨٤ في منطقة الشوف، وشكل خاص في دير القمر، حيث اجريت تحقيقا حول "المفقودين" في بعض قرى اقليم الخروب، الا ان العمل الاساسي حول هذا الموضوع تم بشكل خاص في بيروت حيث قضيت بقية ايام زيارتي.

لقد تدخلت اللجنة العالمية لحقوق الانسان في لبنان في تشرين الاول من العام ١٩٨٣ تلبية لنداء "القوات اللبنانية" حول مسألة حصار دير القمر. وفي تشرين الثاني من العام نفسه، تسلمت اللجنة لائحة معدة من قبل "لجنة أهالي المفقودين في لبنان" سلمتها بدورها رسميا الى "القوات اللبنانية" وما تزال تنتظر جوابا حول الموضوع.

ان مهمتي كانت، من ضمن مواضيع اخرى، العمل على تجميع المعطيات الضرورية لاعداد تقرير حول مسألة "المفقودين" المأسوية.

وخلال تجوالي في منطقة الشوف، رأيت القليل من الدمار. ذلك ان المعارك التي حصلت في ايلول ١٩٨٣ كانت محدودة في هذه المنطقة، باستثناء قرية دير دوريت المسيحية، الواقعة تحت دير القمر، التي دمرت من قبل قوات الحزب التقدمي الاشتراكي. وباعتراف المسؤولين الدروز انفسهم، لم يبق من اصل ١٢٠ الف مسيحي يسكنون الشوف سوى عدة مئات (بين ٢٠٠ و ٤٠٠). من هنا ترتدى دير القمر وسكانها ال ١٥٠٠ أهمية رمزية. بالاضافة الى ذلك،

عمد الحزب التقدمي الاشتراكي الى اسكان ما يقارب الـ ٢٥ الى ٣٠ الف مهجر درزي (من مناطق عاليه وكفرمتى) في المنازل التي تركها المسيحيون . وهذا يعني ان عودة المهجرين الى منازلهم الاصلية تطرح اليوم العديد من المشاكل .

على الطريق بين جسر القاضي ويصور ، والتي تجتاز قضا' عاليه ، شاهدت العديد من القرى
المسيحية التي هدمتها قوات الحزب التقدمي الاشتراكي . شاهدت المنازل المحروقة من الداخل والكنائس
المفجرة بالديناميت والمدافن المسيحية المدمرة . . . ولقد كانت منطقتا عاليه وحمدون مسرحا لمجازر
ضد المسيحيين ، قامت بها قوات الحزب التقدمي الاشتراكي ، ولتدمير مدغم للابنية التي تخص هؤلاء
المسيحيين . . .

أما بالنسبة لمسألة المخطوفين لدى الميليشيات المختلفة ، فإن اللجنة العالمية لحقوق الإنسان تطالب بإطلاق سراحهم فوراً من قبل الحزب التقدمي الاشتراكي " وحركة " أمل " و" القوات اللبنانية" وقد علمنا من مصدر كتابي أن لدى "أمل" ٤٧ معتقلاً وضع عشرات لدى الحزب التقدمي الاشتراكي .

أ - اطار مسألة "المفقودين"

لقد ظهرت مسألة "المفقودين" في لبنان منذ بداية الحرب الاهلية عام ١٩٧٥ . فقد عمدت كل من الميليشيات المسلحة الى تجميع الرهائن بهدف مبادلتهم مع الجهة المناوئة لها . كما أدخل الكتائبون ممارسة القتل على "الهوية" (التي تحمل الانتماء الطائفي لصاحبها) : فكان "السبت الاسود المشؤم" (٦ كانون الاول ١٩٧٥) الذي قتل خلاله ما يقارب المائتي مسلم على الحواجز الكتائبية .

ويعتبر الخطف على "الهوية" تقدماً مهماً ، بالنسبة للطرق الجذرية المذكورة آنفاً . وفي الواقع ، هناك مئات من الأشخاص الذين "اختفوا" في لبنان في العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

ان اللجنة العالمية لحقوق الانسان لا تتدخل حول هذه المسألة التي اصبحت قديمة ، بل حول مسألة " الاختفاءات " التي تتحمل مسؤولييتها " القوات اللبنانية " (الكنائسية) منذ حزيران ١٩٨٢ .

فقد استطاعت "القوات اللبنانية" ان تنتشر في المنطقة التي احتلها الجيش الاسرائيلي وبدأت عمليات الخطف، اما في منازل الاشخاص المعنيين او على الحواجز الكتائبية في اغلب الاحيان .

وبالامكان الاطلاع ، في ملحق التقرير ، على وصف لقضية حوزيف حنينه الذي خطف يوم الخامس من تموز ١٩٨٢ من منزله في بحدون على يد ميليشيا "القوات اللبنانية" . كما ان هناك ما يقارب المئة شخص قد "اختفوا" بنفس الطريقة على يد القوات اللبنانية ، خلال ثلاثة أشهر (حزيران وتموز وآب ١٩٨٢) .

ولكن "الاختفاءات" كشرت منذ ايلول ١٩٨٢ ، ابان مجازر صبرا وشاتيلا ، حيث تم اختطاف مئات الاشخاص ، في بيروت بشكل اساسي وكذلك في الشوف وعلى الطريق المؤدية من العاصمة الى صيدا والبقاع وطرابلس . ولقد عظمت موجة الخطف هذه خلال شهرين الاول وتشرين الثاني ١٩٨٢ .

ان مسؤولية القوات اللبنانية في حالات الخطف هذه مؤكدة ، حتى ولو كان هنالك عدة احتمالات ممكنة :

١ - هناك اشخاص اختطفوا من منازلهم من قبل ميليشيا الكتائب . وهذه هي الحال بالنسبة لأم ١٠ الذي اعتقل في ١٨ ايلول ١٩٨٢ مع كافة الاشخاص الموجودين في منزل ابنته . وقد تم اطلاق سراح النساء اللواتي استعطن التعرف على هوية الخاطفين (جورج هبر وجورج متى) .

٢ - هناك اشخاص اختطفوا على حواجز ثابتة ومعروفة "للقوات اللبنانية" . ولقد اشتهر من بينها الحاجز الكتائبي في العرمانية ، على الطريق المؤدية الى البقاع .

٣ - هناك اشخاص "اختفوا" خلال مرورهم في المنطقة الخاضعة لسيطرة الكتائب ، فكانوا ضحية "حاجز طيار" للقوات اللبنانية . لان هذه القوات تفاخر بكونها في منطقتها القوة المسلحة الوحيدة والتي تعمل على اشاعة الامن والنظام . وهي بالتالي تتحمل المسؤولية الكاملة لاعمال الخطف التي تتم في المناطق الخاضعة لسيطرتها .

٤ - هناك اشخاص اختطفوا من قبل عناصر مسلحة مدنية او ترتدى لباسا عسكريا . وهو "المحققين" هم في الواقع من ميليشيا الكتائب الذين يرتدون لباسا متسترا يساعدهم على القيام بعملهم بدون عقاب في المناطق التي تشرف عليها القوات المتعددة الجنسيات . وهناك اسلوب آخر وهو اعتقال شخصي من قبل كتائبي مجند في صفوف الجيش النظامي وتسليمه الى القوات اللبنانية ، كما حصل في ١٧ حزيران ١٩٨٢ ، عندما قام رودولف صليبا باعتقال ش.م . وتسليمه الى المسؤول المحلي "للقوات اللبنانية" في وادي شحرور، المدعو ايلي حرفوش .

ان حقيقة هذه "الاختفاءات" قد تأكدت في بعض الاحيان ، اما من خلال المحاولات التي قامت بها عائلات المخطوفين بهدف الافراج عنهم ، او من خلال طلبات الفدية التي وجهتها "القوات اللبنانية" الى عائلات المخطوفين كما حصل مع ه.ف. التي افرج عنها بعد دفع الفدية . ولكن الخاطفين يبتزون المال في اغلب الاحيان قبل قطع الاتصال بعائلات المخطوفين .

ويمكن القول ان الالم الاعمق بالنسبة لهذه العائلات هو الناجم عن انقطاع المعلومات حول "المفقود" . فالاهالي يطلبون من المسؤولين الكتائبين معلومات عن الاشخاص المخطوفين دون ان يتلقوا جوابا ، لان "القوات اللبنانية" تنفي وجود هؤلاء لديها . وهكذا يمكن لهذا "الاختفاء" ان يطول الى ما لا نهاية .

ب - " لجنة اهالي المفقودين في لبنان " .

ان اكثر من ٢٠٠ امرأة لبنانية وفلسطينية ، من زوجات وامهات وشقيقات "المفقودين" تظاهرن في بيروت في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٨٢ ، كردة فعل على هذا الوضع . وفي اليوم التالي ، استطعن الحصول على موعد مع رئيس الحكومة شفيق الوزان ، والف الوفد الذي زار الوزان " لجنة اهالي المفقودين في لبنان " .

وقد حصلت اللجنة من مفتي الجمهورية على مركز دائم في دار الفتوى ، حيث تسجل كل المعلومات المتعلقة بالمفقودين . كما قررت اللجنة القيام بمظاهرة في الساعة التاسعة من صباح كل يوم خميس امام دار الفتوى ، طالما بقي مصير "المفقودين" مجهولا (وهذا الامر يذكر باللقاءات الاسبوعية لـ "مجنونات ساحة أيار" في بيونس ايرس .

في الفترة ما بين كانون الاول ١٩٨٢ وكانون الثاني ١٩٨٣ ، خفت موجة "الاختفاءات" ولكن العملية استمرت . وفي ٢٢ كانون الثاني رد بيار الجميل ، رئيس حزب الكتائب على المطالبة الملحة للجنة الاهالي بالقول انه على استعداد لاطلاق سراح المعتقلين الاحد عشر الموجودين لديه . أما فادي افرايم ، رئيس "القوات اللبنانية" فقد اكد مرات عدة عن عدم وجود اي معتقل لديه . وهكذا تتابع "لجنة اهالي" "المفقودين" بدون جدوى ، تحركاتها و لقاءاتها مع الوزراء والمسؤولين الروحيين والسياسيين .

ورغم حصول عمليات "اختفاء" جديدة كل يوم ، فان "القوات اللبنانية" لم تفرج سوى عن مخطوفين اثنين في ١٣ نيسان كما انها سلمت بعض "المجرمين" الى السلطات الشرعية (خمسة في ٢٦ نيسان و ١٢ في ٣ أيار) . ويمكن اعتبار شهر أيار ١٩٨٣ شهر عودة تطور الخطف في الشوف من قبل "القوات اللبنانية" .

ان "لجنة اهالي المخطوفين" تتابع بعناد تحركاتها . وقد استطاعت الحصول على تجاوب حكومي مع مطالبها ، من خلال القرار الذي اتخذ في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في ١٤ تموز ١٩٨٣ بتشكيل "لجنة احصاء" "المفقودين والمخطوفين" . ويتألف القاضي سامي يونس هذه اللجنة التي تضم العميد في قوى الامن الداخلي جوزيف مجاعص والمفوض الممتاز حافظ شحاده .

ومنذ ٦ آب ، اي مع الانطلاقة الرسمية لعملية الاحصاء ، تمت تعبئة مئات الاستثمارات من قبل اهالي المفقودين ، تجاوبا مع دعوة اللجنة التي تمثلهم والتي ما تزال على موقفها الصلب رغم محاولات التهديد من قبل الحكومة .

في ٢٦ آب، بدأت اللجنة عملية اعتصام مفتوح امام دار الفتوى شاركت فيها عشرات النساء اللواتي اقسمن على التناوب حتى اطلاق سراح اولادهم . لكن معركة بيروت ، في ٣٠ آب ، وكذلك اطلاق " القوات اللبنانية " لاربعة معتقلين ، اوقف هذه العملية بعد ٤ ايام و ٤ ليال من بدئها .

كما ان حرب الشوف ، في ايلول ١٩٨٣ ، كانت السبب في تأجيل عمل لجنة القاضي يونس الذي اعلن بشكل غير رسمي انه تلقى اسما ٧٠٠ الى ٨٠٠ مفقود ، وان ثلثي هؤلاء بيد القوات اللبنانية .

ويمكن القول ان " لجنة اهالي المفقودين " لم تتراجع عن عزمها . ففي العاشر من كانون الاول ، ومناسبة ذكرى اعلان حقوق الانسان ، نظمت اللجنة اعتصاما واسعا في دار الفتوى . ولاقى تحركها تجاوبا شعبيا فعليا ، فتشكلت في مساء اليوم ذاته لجنة جديدة تمثلت فيها " لجنة اهالي المفقودين " الى جانب عدد من المحامين والشخصيات الروحية باشراف مفتي الجمهورية ورئيس الحكومة السابق د . سليم الحص .

ان هذا الاعتراف من قبل مراجع رسمية قد شجع عائلات المخطوفين على تسجيل اسما ابنائها في دار الفتوى ، كما سمح للجنة الجديدة بمقابلة رئيس الجمهورية امين الجميل .

ج - تحرك الصليب الاحمر الدولي

في هذا الجو المتحرك حول مسألة " المفقودين " ، وفي وقت اعلن فيه بيار الجميل عن " هدية " بمناسبة اعياد رأس السنة ، بدأ الصليب الاحمر الدولي مفاوضات حول الاشخاص المعتقلين لدى الميليشيات الرئيسية الثلاثة ، اي : الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة " امل " و " القوات اللبنانية " .

وحصل الصليب الاحمر الدولي على وثيقة موقعة من الاطراف الثلاثة يسمح له بموجبها زيارة مركز الاعتقال واستجواب المعتقلين على افراد . واذا كان الصليب الاحمر قد بدأ هذه العملية الصعبة واصل رسائل الى عائلات المعتقلين الذين زارهم ، الا ان احدا من اعضاء " لجنة اهالي المفقودين " لم يستلم اي خبر .

ويكتفي الصليب الاحمر الدولي بالتاكيد ان المعتقلين الذين يراقبهم لن يختفوا ، ولكنه يرفض الاعلان عن عدد الذين زارهم

لقد اقترح سليم الحص على الصليب الاحمر الدولي بأن يقدم للجنة الحكومية التي يرأسها سامي يونس لوائح باسماء المعتقلين لدى الاطراف الثلاثة المذكورة سابقا . ووافق كل من الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة امل على هذا الاقتراح الذي يسهل الوصول الى حل عام لمسألة " الاسرى " تحت اشراف الشرعية .

غير ان " القوات اللبنانية " رفضت السماح للجنة القاضي يونس ان تلعب دورا فعالا ، الامر الذي عرقل استمرار العملية ، وهكذا تبقى لائحة المعتقلين لديهم سرية

د - الطريقة المتبعة في التحقيق

لقد تسلمت اللجنة العالمية لحقوق الانسان اللائحة المعدة في دار الفتوى والتي تحصى الاشخاص " المفقودين " لدى " القوات اللبنانية " ، وقد طرحنا في بداية هذا التقرير الاسباب التي تسمح باتهام القوات اللبنانية بعمليات الخطف هذه .

ان هذه اللائحة تطول يوما بعد يوم ، من جراء " الاختفاءات الجديدة " او عملية التسجيل المتأخرة من قبل اهالي المفقودين . وهي تحتوى اليوم على ٢٠١١ اسما موزعين كالاتي :

مفقودون	بين ١٩٧٥ و ١٩٨١	منذ حزيران ١٩٨٢
لبنانيون	٢٠٨	٧٣٢
فلسطينيون	٢٤٥	٦٠٥
جنسيات اخرى		٣٢١

وهكذا تكون " لجنة الاهالي " قد احصت ١٣٣٧ اسما في الفترة التي تهمة اللجنة العالمية لحقوق الانسان . وما انني لم اكن قادرا على التحقيق شخصا بكل الاسماء المسجلة ، فقد قررت ان استفيد من اقامتي في منطقة الجبل لاقوم بتحقيق على عينة مؤلفة من عدة قرى في اقليم الخروب . وقد استنتجت الاتي :

١ - عندما يكون اسم "المفقود" مدونا في اللائحة ، فهو يكون مرفقا بكل المعلومات الضرورية المتعلقة به (تاريخ ومكان الاختطاف ٠٠٠) .

٢ - هناك عدد كبير من الاشخاص لا توجد اسماءهم في لائحة المفقودين .

فمثلا ، هناك ٣ "مفقودين" موجودين في اللائحة من اصل ثمانية من برجا ، وواحد من اصل ستة من كرمايا ، بينما سجل اسم المفقود الوحيد من قرية الزعرورية وكذلك اسم المفقود الوحيد من المغيرة .

وبالاجمال ، يمكن القول ان ٦ "مفقودين" من اصل ١٦ قد تم احصاؤهم في دار الفتوى . وفي بيروت ، لم اجد في عداد اللائحة اعلبية حالات "الاحتفاء" التي اطلعت عليها . ذلك ان العديد من الاشخاص لم يستطيعوا الحضور الى دار الفتوى لتسجيل اسماء اقربائهم المفقودين ، لاسباب عدة بينها : الخوف من الانتقام او اليأس او الافتقار للمعلومات او اخيرا صعوبة المواصلات .

انطلاقا من هذا الاستنتاج ، واذا ما راجعنا الارقام الموجودة في اللائحة ، يمكننا ان نقدر عدد الاشخاص "المفقودين" بفعل القوات اللبنانية بألف لبناني على الاقل واكثر من ٦٠٠ فلسطيني ، من تاريخ حزيران ١٩٨٢ وحتى يومنا هذا .

ان دوافع الخطف ليست سياسية في اغلب الاحيان . في هذه الحال ، يتم الخطف في منزل الضحية . وهذا ما حصل في الاسابيع التي تلت دخول "القوات اللبنانية" الى بيروت الغربية ، حيث عمدت هذه القوات الى تصفية عدد من خصومها السياسيين بناء على "لوائح سوداء" معدة سلفا . على هذا الاساس ، تم خطف اللبنانيين المسيحيين ، بمن فيهم الموارنة . ولكن الخطف كان يتم بشكل عام "على الهوية" فيطال المسلمين اللبنانيين والفلسطينيين و"الغرباء" الآخرين .

وعملية الخطف اتخذت اتساعا كبيرا اثناء موجة الانتقام الجنونية التي اجتاحت صفوف الكتائبين بعد وفاة بشير الجميل (١٤ ايلول ١٩٨٢) .

بالنسبة للفلسطينيين ، فهم يعرفون انهم ضحايا دائمين للحواجز الكتائبية ، ولهذا يتحاشون التجول في المناطق الواقعة تحت سيطرة " القوات اللبنانية " . اما بالنسبة للمسلمين اللبنانيين ، فيتجولون بحرية اكبر ولكنهم غالبا ما يكونوا تحت رحمة مزاجية المسؤولين الكتائبي المحلي

ويجب التأكيد على ان " المفقودين ، بيد " القوات اللبنانية " ، هم من المدنيين غير المقاتلين ، ولا دورا سياسيا لاغليبيتهم الساحقة .

وهكذا ، فان " الخطف على الهوية " لا يخضع لارادة قمع سياسي او لضرورة تبادل محتمل للمخطوفين ، بل للرغبة في " اخضاع " السكان المسلمين وغير اللبنانيين .

وحسب شهادة الاشخاص القلائل الذين تم الافراج عنهم او الاهالي الذين خطفوا مع قريبهم " المفقود " وتركوا فيما بعد ، فان استخدام التعذيب على انواعه هو الخبز اليومي للمعتقلين في المعسكرات الكتائبية ، من الضرب المبرح لمدة طويلة ، الى التعذيب بتوجيه الضربات العنيفة على الاعضاء التناسلية ، الى الاعتداء على المعتقلات ، والفلسطينيات منهن بشكل خاص .

ولن يكون بمقدورنا الافصاح عن هوية الاشخاص الذين ادلوا امامنا بشهادتهم حول التعذيب في سجون " القوات اللبنانية " ، لاسباب واضحة تتعلق بسلامتهم .

في هذه السجون ، يعطى المعتقل رقما متسلسلا ، يجب على عائلته ان تعرفه لتستطيع الاتصال به . وهذه هي حال احدهم الذي بقي معتقلا لمدة شهرين في المجلس الحربي الكتائبي في منطقة الكرنتينا ، حيث كان رقمه ~~٢٤~~ / ٢٤ / ويقوم في زنزانه مع ٢٤ معتقلا آخرين .

ومراكز الاعتقال الكتائبية عديدة ومتنوعة : وهي غالبا ما تتغير . ويمكن الاطلاع في الملحق على لائحة غير دقيقة للامكنة التي كانت او ما تزال تستخدم كمعتقلات " للقوات اللبنانية " من بينها مركز الاعتقال الاكثر شهرة وهو " المجلس الحربي الكتائبي " (مركز القيادة) في الكرنتينا .

هـ - الخطوات التي تم القيام بها مع " القوات اللبنانية "

في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٣ ، سلمت " اللجنة العالمية لحقوق الانسان " لائحة " لجنة أهالي المخطوفين " رسميا الى " القوات اللبنانية " . وما نزال ننتظر جوابا حتى الآن .

في البداية ، نفت " القوات اللبنانية " ان يكون لديها معتقلا واحدا ، ثم عادت فاعترفت بستين شخصا وبعد ذلك بمئة وعشرين .

هو "لاء المعتقلين ، الذين ترفض " اللجنة العالمية لحقوق الانسان " تسمية السجناء المطلقة عليهم ، لم يخضعوا لاي قرار قضائي شرعي . بينما اعلنت القوات اللبنانية " ان " المحاكم " الكتابية (وهي محاكم غير شرعية تحاول الحلول محل الشرعية الفعلية) قد ميزت بين ٦٠ معتقلا " سياسيا " و ٦٠ مجرما من مجرمي " الحق العام " . وتتألف المجموعة الاولى من الرهائن الذين يمكن مبادلتهم مع حركة امل او الحزب التقدمي الاشتراكي . اما المجموعة الثانية فتتألف من " مجرمين " يجري التفاوض لتسليمهم الى السلطات الشرعية . . .

ان " اللجنة العالمية لحقوق الانسان " تقف موقف المعارض المبدئي لكل تبادل للمعتقلين ، ولذا فهي قد طلبت من " القوات اللبنانية " ان تقوم بعمل من جانب واحد ودون اي مقابل ، لان هذا هو الطريق الوحيد - حسب رأيها - لكسر هذه الحلقة الجهنمية القائمة على استغلال الارواح البشرية . ولقد اجريت بهذا الشأن لقاءا مع السيد فادي افام ، رئيس " القوات اللبنانية " الذي رفض الافراج ، حتى الرمزي ، عن اي من المعتقلين لدى " القوات اللبنانية " لهدف الحفاظ على كامل الاوراق التي بحوزته ليستخدمها في عملية المبادلة " (كذا) .

خاتمة

ان " اللجنة العالمية لحقوق الانسان " تعبر عن عميق قلقها حول المصير الذي تعده " القوات اللبنانية " لاكثر من ١٥٠٠ مدني لبناني وفلسطيني ، " فقدوا " في ايدي هذه القوات ما بين حزيران ١٩٨٢ ويومنا هذا . ذلك لان هو "لاء " المفقودين " غير موجودين في عداد المحتجزين الذين

اعترفت بهم رسمياً "القوات اللبنانية" . كما تشجب اللجنة عمليات "الخطف على الهوية" التي تقوم بها "القوات اللبنانية" لترويع السكان المسلمين والفلسطينيين .

وتشدد اللجنة كذلك على عدم الشرعية المطلقة "للمحاكم" الكتائبية التي تحاول زورا تقرير مصير المحتجزين لديها .

وهي تطلب تسليط الضوء كاملاً على وضع "المفقودين" وتساند عائلات المفقودين في رغبتهـا بمعرفة كل الحقيقة كاملة عن مصيرهم كما تصر على الاعلان عن "التصفيات" في حال حدوثها .

ان اللجنة العالمية لحقوق الانسان ترى ضرورة اعادة تحريك "لجنة احصاء المفقودين" (الحكومية) بعد تعطيلها اكثر من اربعة اشهر . وهذا يعني ان لوائح المحتجزين لدى الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة "امل" و "القوات اللبنانية" يجب ان تسلم ، بعد الاتفاق بين الاطراف الثلاثة ، الى اللجنة الحكومية التي تسعى عندئذ للوصول الى تسوية شاملة لمسألة المعتقلين بصورة غير شرعية لدى الميليشيات .

جان - بيار فيليو

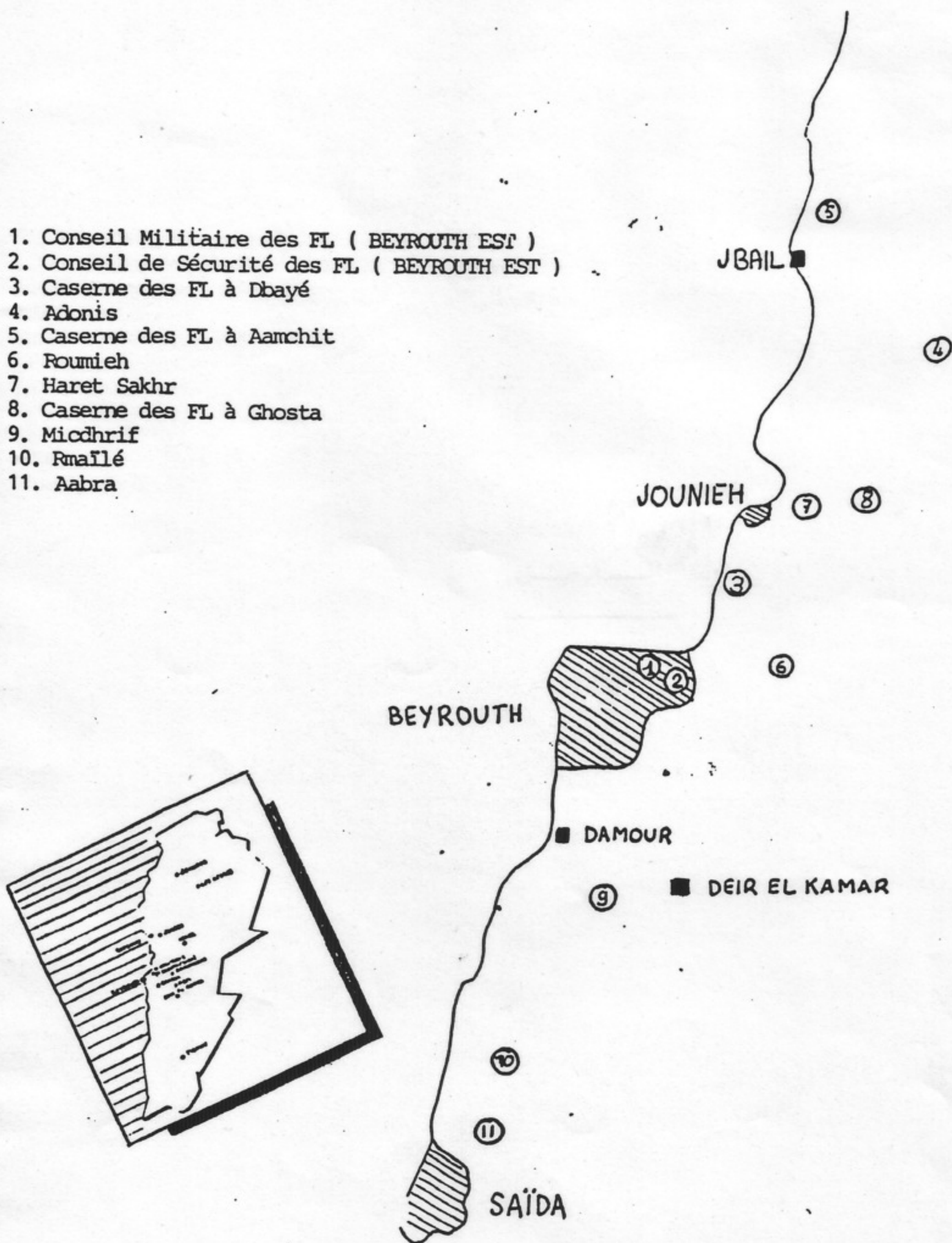
مراكز الاعتقال التي استخدمت سابقا
او التي لا تزال تستخدم حاليا

- ١ - المجلس الحربي الكتائبي (بيروت الشرقية)
- ٢ - مركز امن القوات اللبنانية (بيروت الشرقية)
- ٣ - ثكنة القوات اللبنانية في ضبية
- ٤ - ادونيس
- ٥ - ثكنة القوات اللبنانية في عمشيت
- ٦ - رومية
- ٧ - حارة صخر
- ٨ - ثكنة القوات اللبنانية في غوسطا
- ٩ - المشرف
- ١٠ - الرميطة
- ١١ - عبرا

ولدينا اسماء حوالي عشرة مراكز اعتقال كتابية اخرى لم نتمكن من التأكد منها .

Lieux de détention utilisés antérieurement
ou actuellement en activité

1. Conseil Militaire des FL (BEYROUTH EST)
2. Conseil de Sécurité des FL (BEYROUTH EST)
3. Caserne des FL à Dbayé
4. Adonis
5. Caserne des FL à Aamchit
6. Roumieh
7. Haret Sakhr
8. Caserne des FL à Ghosta
9. Midhrif
10. Rmaïlé
11. Aabra



Nous avons les noms d'une dizaine d'autres centres
de détention phalangistes, que nous n'avons pu confirmer.

الملاحق

LES MERES DES "DISPARUS" LORS D'UN SIT-IN A BEYROUTH



أصغونا يا نواب الأمة . واعيدوا المفقود
للأمه وأبنائه وأمه .
واعيدوا لنا الجميع من أقبية التعذيب
أنظروا أرباب العرب في حالة أسرا

لجنة أمال

شهادة ابنة زهرة بدر

زهرة بدر امرأة فلسطينية انجبت ٥ صبيان و بنت . اربعة من ابنائها قتلوا في تل الزعتر ،
على يد الكتائبين ، واحد هم قتل امامها (١٩٧٦) . والابن الاخير خطف في ايار ١٩٨٣ من قبل
" القوات اللبنانية " على الطريق المؤدية الى البقاع .

اجرت زهرة اتصالا بأحد المسؤولين الكتائبين الذي وعدها باطلاق سراح ابنها . . . مقابل
فدية تدفعها .

باعت زهرة كل ما تملك وجمعت ٥٠ الف ليرة لبنانية (الليرة = ١٥٠ فرنكا فرنسيا) ثم سلمت
المبلغ الى هذا المسؤول الكتائبي الذي طلب عشرة آلاف ليرة اخرى .

استطاعت زهرة بعد عناء ان تجمع المبلغ الجديد ، ولكنها " اختفت " في ٣ ايلول ١٩٨٣
وهي في طريقها لتسليم الدفعة الاخيرة .

ابنها الخامس يدعى ابو الحاج عبد السلام ، متزوج وله ولدان .

لائحة شخصية لاحد الاشخاص " المفقودين "

١ - جوزيف حنينه ، مولود في ١ - ١ - ١٩٣٥ - بحدون

٢ - اختفى في ٥ - ٧ - ١٩٨٢ الساعة السابعة والنصف مساءً من بيته في بحدون .

٣ - بعد الاجتياح الاسرائيلي ، احتلت " القوات اللبنانية " بحدون وبدأت حملة اعتقالات في صفوف

السكان المدنيين للبلدة . بين هؤلاء جوزيف حنينه الذي اخذ من بين افراد عائلته بحضور

شاهدين هما : ابراهيم متى وشكري متى .

٤ - الخاطفون هم : قوات الامن بحماية " القوات اللبنانية " في بحدون التي يقودها جان ايليا

خير الله وبعض المسلحين الكتائبين .

٥ - جرت اتصالات بالمسؤولين الكتائب وكذلك من خلال " لجنة اهالي المفقودين " ، ولكن البحث لم

يصل الى نتيجة .

٦ - شقيقته : مارسيل عبد الصمد - شارع مار الياس - كركول الدروز - بناية يموت - بيروت

٧ - سجل على لائحة المفقودين في ٢١ / ١٠ / ١٩٨٣ .

معلومات عن الشخص المفقود

الاسم والشهرة : عماد ابو مرعي - لبناني الجنسية - دركي في موسيقى قوى الامن الداخلي
 تاريخ ومحل الولادة : المزعة - بيروت ١٩٦٠
 محل الاقامة : بيروت طريق الجديدة شارع حمد ملك علي الخياط ولدته كترمايا قضاء الشوف
 تاريخ وقت الاختفاء : بتاريخ ١٥ ايلول ٨٢/٩ ذهبت فرقة موسيقى الدرك الى مكيا لتعزف
 الموسيقى على جثمان رئيس الجمهورية الشيخ بشير الجميل ومكلا وكان ابني عماد ابو مرعي والعمره
 عمر قمر من عناصر هذه الفرقة ومعد ساعة متاخرة عن دوامهم العادي نزلت الفرقة الموسيقية
 من مكيا بعناصر الدرك تقلبهم سيارة قوى الامن الداخلي الى سيار الدرك في فردان ومن هناك
 قصد كل عنصر منزله وكان ابني الدركي عماد ابو مرعي وزميله العريف عمر قمر قاصدين ببلدتهم
 كترمايا فصعدوا برفقة سيارة زميلهم الدركي رشيد الطشم بيته في الليلي مفرق الحدث ونزلوا
 من السيارة في الحدث قرب صيدلية مطر ليستقلوا سيارة ثانية تنقلهم الى وادي الزينة مفرق ببلدتهم
 كترمايا ومن الحدث الى مفرق وادي الزينة لم نعرف عنهم شيئا نحن اهل عماد ابو مرعي كنا في
 كترمايا بهذا التاريخ هربا من الاجتياح الاسرائيلي

معلومات عن الاشخاص المسؤولين : القوات اللبنانية والدولة اللبنانية بعد مراجعة المسؤولين
 في حزب الكتائب تبين بانهم موجودون لدى القوات اللبنانية وما يزالون عن لسان الكتائبي ضومط
 التدابير المتخذة : مراجعة رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل ورئيس الوزراء شفيق الوزان
 وساحة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد ومدير قوى الامن الداخلي اللواء الحاج وهشام الشعار
 والرئيس صائب سلام وعثمان العثمان وما يزال الجواب لا سلبا ولا ايجابا
 واضع هذا التقرير : والد المخطوف الدركي اللبناني عماد ابو مرعي محمد حسين ابو مرعي
 بيروت طريق الجديدة ملك علي الخياط شارع حمد

٨٣/١٠/٢٠

يرسل الى :

Group de travail sur les disparitions forcées ou involontaires
 Centre pour les Droits de l'Homme
 Office des Nations Unies à Genève
 Palais des Nations
 1211 Genève 10

Telex: Genève 289696
 Telegramme : UNATIONS GENEVE
 Téléphone : (022) 34-6011



رياضي كروي معنونه الصباح

البلد سجل رقم ٩٦٩ بيروت

الاسم : تاريخ الولادة : ١٦٥

المحنة

١٩٨٢

الاختفاء

تحت مؤونة ماله
احاً



بيروت الباشورة
حسن درو



الجنسية - لبناني
أحمد السجل

الاسم والشهرة : محمد جعفر
اسم الاب : حسين
اسم الام : صفية جعفر
محل وتاريخ الولادة : شعت ١٩٦٥
محل الإقامة : بيروت الاوزاعي
تاريخ الاختفاء : ١٩٨٢/٩/١٢ الساعة
مكان الاختفاء : خلدة وقرق
ظروف الاختفاء : اثنا
(باصركبير)
وجد

الجمعة



لبناني الجنسية

ركاب كبيرة
د اسباب

احمد

من
في ١٩٦٢ اثنان وستون
ضاه بعلبك
" امة الحادية عشر قبل ظهر يوم الجمعة

الحاء
محب
التي
الجمعة
مؤونة

رد القوات اللبنانية على البلاغ الاول للجنة العالمية لحقوق الانسان
في ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٤

باريس في ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٤

جواب "القوات اللبنانية" :

ان لجنة حقوق الانسان قد خدعت من قبل الحزب التقدمي الاشتراكي .

ردا على البلاغ الصادر عن "اللجنة العالمية لحقوق الانسان" في ٢٢ كانون الثاني ، يأسف مصدر مسؤول في "القوات اللبنانية" ان تكون اللجنة قد اقتنعت بهذه السهولة بالمزاعم الكاذبة للحزب التقدمي الاشتراكي حول الاختفاء المزعوم لـ ١٥٠٠٠ مدني لبناني وفلسطيني .

ويتابع المصدر قائلا : " ان " القوات اللبنانية " تلفت النظر الى ان مسألة الاشخاص المحتجزين لدى كافة القوى المتصارعة في لبنان تبحث حاليا في اطار اللجنة العسكرية الارباعية ، باشراف لجنة الصليب الاحمر الدولي التي لا يمكن المساس بسلطتها المعنوية . ان " القوات اللبنانية " تتمنى على " اللجنة العالمية لحقوق الانسان " ان تكون مستقبلا اكثر موضوعية بالنسبة لوضع بالغ التعقيد . ذلك ان مثل هذه التصريحات تزيد من الفوضى في النفوس وتهدد بنسف الحلول المتداولة . بالاضافة لذلك تدعو " القوات اللبنانية " اللجنة للاهتمام الجدي بقضية مئات المسيحيين الذين اختفوا في الشوف في شهر ايلول وتشرين الثاني الماضيين ، ابان المجازر التي ارتكبتها قوات وليد جنبلاط ، وكذلك بمصير آلاف المسيحيين الذين فقدوا منذ ١٩٧٥ وما يزال مصيرهم مجهولا حتى الان .

" القوات اللبنانية في باريس "

هاتف : ٩٦ ١٠ ٧٦٦